

«الميثاق» تنقب عنها.. وعن المسئول



خمسون قطعة أثرية في باريس هل تعود الى الوطن؟!

هذا نموذج آخر، وصارخ، لسوء الإدارة والأداء معاً.. هما المصيبة التي لاسبيل لإنكارها ويتعلق الأمر، هنا، بالروح الجمعية وإرث الوطن والتاريخ.. المصيبة أعظم ولا بد.. لا نبحث فقط في المسئولية، بل وأيضاً عن المسئول.. وتالياً عن مسائله.. دعونا نتابع..

جميل الجعدي- أمين الوثائق



الهيئة والدكتورة مديحة- سافرا لحضور افتتاح المعرض وعادوا بدون القطع- أن يطلبوا عودة القطع طالما المعرض لم يتم ويكتبوا تقريراً مفصلاً عما حصل.

ويفترض شجاع الدين أن القطع ربما «خرجت تنفسح» أو «تتمشى»!

أما عبد العزيز الجنداري مدير متحف صنعاء فيصرخ «أطالب من شهر أكتوبر برجع القطع.. هذه ليست من مسئولياتي» وهو، الآخر، يعيد نفس التأكيد «خرجت القطع الأثرية بهدف مسند لم يتحقق.. فهناك قصير».

● من المسئول إذاً؟ الهيئة والوزارة.. هما الطرف المسئول أولاً وأخيراً.. ونمة أشياء أخرى..

جهات معنية.. غير معنية بالرة!

● الاتفاقية الموقعة تعطي الهيئة لا الوزارة، حق الاستفادة من معهد المعهد بأن «ياخذ على عاتقه النفقات الناتجة عن تعيين مهندس متخصص في علم العرض بالمتاحف مهمة هي تحقيق دراسة لإعداد وتنسيق متحف الآثار بصنعاء» وهو سالم يتحقق أو يتطالب به الهيئة حتى الآن! زد على ذلك أن الاتفاقية في مادة (١٠) ألزمت المعهد أن يتولى دفع تكاليف تريب اثنين من أخصائيي الهيئة العامة للآثار والمتاحف في باريس لدورات قصيرة تتراوح بين الشهر والشهرين سنوياً لكل متدرب.. هذا أيضاً زهدت فيه الهيئة، بكرم حاتمى محبب.. فلم تحرص على الاستفادة منه، ولا هي التي حرصت على استعادة الآثار المهاجرة.. هناك، في باريس البعيدة.

بعد هذا كله..

لدينا (٥٠) قطعة أثرية غادرت ولم تعد، ولا يبدو أن الهيئة أو الوزارة كانتا مهتمتين كثيراً بمسألة العودة هذا!

ولدينا جهات معنية مقصرة وغير معنية تماماً بمهامها ومسئولياتها.. ولدينا مسئولون ومؤسسات رسمية يزهدون في مسئولياتهم ويهملون الاتفاقيات والاستفادة من بنودها وامتيازاتها، لا بل ولا يذكرون شيئاً مما كان بالأمس، فقط يتذكرون أنهم سافروا.. لماذا؟ لا أحد يعلم.

من مهم يفيدنا- اليوم- لماذا لم تعد الآثار بعد سنوات ثلاث لم تعرض خلالها على الجمهور؟! ومن المسئول عن ذلك؟ والأهم هو: هل ستعود؟!



عبث إداري.. إدارة العبث

● في العنوان العام للقضية: هناك خمسون قطعة أثرية من أنفس ما اكتنفته اليمن، وأمن ما ازجمت به الذاكرة الوطنية المتحفية.. ذهبت إلى باريس لتعرض مفاستها أمام الآخر المختون بسحر سبيا وأسطورة الشرق العربي، ضمن «متحف المتاحف العربية»- المعرض الذي كان مقرراً له أن يفتتح في أكتوبر من العام ٢٠٠٤م، بتنظيم من «معهد العالم العربي» بباريس، على أن تقفل نفائسنا (٥٠) عائداً إلى أرض الوطن بعد (٣) ثلاث سنوات من تاريخه.. هذا جيد- حتى الآن على الأقل.

● في التفاصيل الداخلية للقضية: نفائسنا الخمسون طارت إلى باريس- بحسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة الثقافة اليمنية ومعهد العالم العربي بباريس.. قبل طيرانها حدثت مخالفات وتجاوزات، تتضح لاحقاً، في عمليات الانتقاء والجمع من المتاحف المختصة في أكثر من محافظة بحيث كان الإجراء مركزياً- عبر الهيئة العامة للآثار والمتاحف- دون استشارة أو مشاركة المتاحف بإدارتها المسئولة، بل دون الرجوع، حتى إلى إدارة المتاحف المعنية بالأمر برمتها في الهيئة العامة للآثار، بحسب ما

يشكو له الميثاق «بحرقه مدير عام الإدارة أحمد شجاع الدين الذي يشدد على أنه «كان من الأولى لا تخرج أية قطعة أثرية إلا بعد موافقة مجلس الوزراء»، ويستدرك «كنهم قاموا بإخراج القطع من المتاحف مباشرة دون الرجوع إلى إدارة المتاحف بالهيئة». طلبوني فقط عند شحن القطع، وبتعبيره فإن ذلك يعني أن الرجل «مدير عام مضيع.. طلبوني للتحليل فقط»!

● في التفاصيل أيضاً: يؤكد مدير عام المتحف الوطني بصنعاء عبد العزيز الجنداري أن (٢٨) قطعة أثرية خرجت من المتحف وأن دوره اقتصر على تجهيز القطع فقط- كما طلبوا- ويتذمر هو الآخر من تسلط «المركزية» في أداء وإدارة الهيئة العامة «سيكون كل شيء عن طريقهم.. لست قادراً على تنفيذ مشاريع خاصة بالمتحف داخل اليمن بسبب المركزية الشديدة فكيف تطالبني بأشياء خارج الوطن»!

في التفاصيل أيضاً: يؤكد مدير عام المتحف الوطني بصنعاء

● أهم من ذلك السؤال: لماذا تخلت الهيئة والوزارة عن دورهما في إنقاذ الاتفاقية بحذافيرها والاستفادة من الامتيازات والبنود المتضمنة كما يجب؟! وبعد ذلك، وربما قبله أيضاً: هل حقاً أن الوزارة نست، تماماً، كنوزنا الخمسين بمجرد مغادرتها مطار صنعاء؟ وأن الهيئة تناست الاتفاقية كما تناست خمسين قطعة أثرية أعارتها للأصدقاء في باريس؟

المعرض تعطل.. ورغم سفر رئيس

الهيئة العامة للآثار- حينها- بمعية مسئول آخر بدرجة مدير عام في الهيئة، لحضور الافتتاح في باريس الذي كان مقرراً له أكتوبر ٢٠٠٤م، لكنهما عادتا من هناك ولم تعد معهما الآثار رغم تعطل الفعالية التي جدها الاتفاق، ولم تفعل الهيئة ولا الوزارة بعدها شيئاً لاستعادة القطع.

رئيس هيئة الآثار- حالياً- د.

● دعونا الآن نتجاوز حملة الأخطاء والتجاوزات قبل طيران القطع الأثرية إلى باريس.. ما الذي حدث بعدها؟ هناك.. في باريس، تسلم معهد العالم العربي القطع الأثرية القادمة من

